حَمْلة "إسرائيل تتسلّح" – وصفة لزيادة الجريمة والعنف بين الفلسطينيّين

نيسان 2024

تقدير موقف (1)

ميساء إرشيد

مدى الكرمل

مقدّمة

تتناول ورقة الموقف هذه العلاقةَ الطرديّة بين تسلُّح المجتمع الإسرائيليّ وارتفاع معدّلات الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطينيّ؛ إذ نشهد في الأعوام الأخيرة ارتفاعًا غير مسبوق في عدد القتلى العرب من فلسطينيّي الداخل، نتيجة تطوُّر بنيويّ للجريمة المنظَّمة، والعنف الداخليّ الذي يجتاح المجتمع الفلسطينيّ، في ظلّ غيابٍ متعمَّد لأنظمة الدولة، وتواطؤ المؤسَّسات الرادعة في ضبط حالة تفشّي القتل. يُعَدّ احتياطيّ السّلاح القانونيّ والمرخَّص، الذي بحوزة المجتمع الإسرائيليّ (الأفراد، ومعسكرات الجيش الإسرائيليّ)، مَصْدرًا رئيسيًّا لتزويد المجتمع الفلسطينيّ بالسّلاح والذخائر.

منذ السابع من تشرين الأوّل الماضي، بادر وزير الأمن القوميّ إيتمار بن جڤير إلى تسهيل سياسات وإجراءات ترخيص حيازة السلاح، وتسريع عمليّة التسليح في المجتمع الإسرائيليّ، مستغلًّا بذلك حالة الهلع والخوف التي سادت المجتمع الإسرائيليّ.

تتابع هذه الورقة الأهداف المعلَنة، والخفيّة كذلك، الكامنة وراء نهج بن جڤير ومَن سبقوه، في الدفع صوب زيادة تسليح المجتمع اليهوديّ، وترى أنّ ذاك يندرج ضمن أهداف بن جڤير الرامية إلى فرض رقابة يهوديّة، وضبط سلوك العرب الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر، كجزء من ممارسة الفوقيّة اليهوديّة بواسطة تسليح أغلبيّة من المدنيّين اليهود لقمع نظيرتها العربيّة، وكذلك تجنيد المجتمع الإسرائيليّ لحالات الطوارئ. إنّ زيادة التسليح، وتسهيل إجراءات الترخيص، يمكن أن يؤدّيا إلى زيادة انتقال السلاح لمنظَّمات الإجرام في المجتمع العربيّ، وبذلك إلى رفع منسوب القتل والإجرام، وزيادة عدد القتلى.

المؤسَّسة الأمنيّة الإسرائيليّة مزوِّد مركزيّ بسلاح الجريمة

حصد السلاح المنتشر في المجتمع الفلسطينيّ، في الداخل، في السنوات العشر الأخيرة (2014-2023)، أكثر من 1,000 ضحيّة، بينهم أطفال ونساء. أمّا الأغلبيّة الساحقة، فهم رجال تتراوح أعمارهم بين العشرين والخامسة والثلاثين (20-35). وكان العام 2023 الأكثر دمويّة على الإطلاق، إذ قُتل خلاله 244 شخصًا، مقارنة بسابقه الذي توقّف فيه العدّاد على 116![1]

العديد من الأسلحة غير المرخَّصة تصل إلى أيدي المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، ليقع أغلبها تحت ملْكيّة جماعات إجراميّة. أمّا مصادر هذه الأسلحة فهي عسكريّة أو مدنيّة، بما في ذلك أسلحة مَصْدرها من الأفراد وشركات الأمن الخاصّة، أو قد تُشترى من جنود يتاجرون بها في السوق السوداء مقابل أرباح مادّيّة. بهذه الطريقة، يجري الحصول على نحو 200 قطعة سلاح ناريّ كلّ عام، وعلى ذخائر بكمّيّات كبيرة. كذلك يجري

[1] مبادَرات إبراهيم. (2023). **العنف والجريمة في المجتمع العربيّ- تقرير موجز لعام 2023**. مبادرات إبراهيم. [بالعبريّة]

الحصول على الأسلحة عن طريق السرقة والاتّجار، وخاصّة من القواعد العسكريّة المنتشرة في أنحاء البلاد. فعلى سبيل المثال، في العام 2020 سُرِق من الجيش الإسرائيليّ أكثر من 102,000 قطعة ذخيرة، تشمل عيارات ناريّة، ومتفجّرات، وصواريخ، وقنابل، إضافة إلى 103 قطع سلاح.[2] وتشكّل أماكن التدريب العسكريّ المفتوحة مصادر سهلة المنال للسلاح، وبخاصّة في مناطق النقب والجولان، حيث تُترك الذخائر في أرضها بعد انتهاء التدريب، أو قد تُسرَق مباشرة من جنود يهملون قواعد الأمان، ويتركون أسلحتهم دون رقابة؛ أو تُسرَق من مخازن الأسلحة التابعة للجيش، والمستوطنات اليهوديّة في الضفّة الغربيّة.

الجيش هو مَصْدر مركزيّ لتزويد الجريمة العربيّة المنظَّمة بالذخيرة والأسلحة.[3] وبعده تأتي الحيّزات المدنيّة، متمثّلة بالسرقات من البيوت والسيّارات، ولا سيّما المسدّسات الخفيفة التي تكون في حيازة خاصّة لدى مواطنين لا تطبّق عليهم أيّ رقابة رسميّة بعد التصديق على استصدار الرخصة لحيازة السلاح الذي من هذا النوع، على نحوٍ ما جاء في الردّ الرسميّ الذي تلقّاه ائتلاف "المسدَّس على طاولة المطبخ" من وزارة الأمن القوميّ في تمّوز المنصرم (2023)،[4] وجرى تأكيده مؤخَّرًا في تقرير مراقب الدولة السنويّ للعام 2021، تحت عنوان "حيازة أسلحة غير قانونيّة وحوادث إطلاق النار في المجتمع العربيّ وفي المدن المختلطة".[5]

ليس كلّ السلاح في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل غيرَ مرخَّص؛ إذ نرى أنّ بعض منظَّمات الإجرام تملك شركات حراسة خاصّة، وتُقدّم خدمات أمنيّة مع تراخيص تنظّم ملْكيّة الأسلحة وحيازتها، وتُقدّم خدمات لحماية مناسبات عامّة تحتاج إلى مناقصات، ولها صلة وثيقة بمؤسَّسات رسميّة (كالبلديّات والمدارس والمستشفيات -على سبيل المثال)، أو حتّى مَرافق عامّة بملْكيّة خاصّة (نحو: مطاعم؛ قاعات؛ ورشات بناء...). وهذا يشير إلى أنّ العلاقة بين الجريمة المنظَّمة والمَرافق الحيويّة لحياة الفلسطينيّ في الداخل لم تعد منفصمة إطلاقًا، وأنّ الدولة هي كذلك تسهم في تمويل الجريمة بطريقة غير مباشرة، على الرغم من خضوع هذه الشركات للقانون، وأنّ وظيفة الدولة فرض رقابة على قانونيّة الشركات المسجَّلة.[6] ومن قَبيل المفارقة أنّ شرطة إسرائيل تقوم، أحيانًا، بشراء خدمات حماية من شركات حراسة لحماية مراكزها، كما اتّضح في أحداث كفر قاسم، منتصف العام 2017، حين قُتِل أحد المواطنين برصاص حارس أجير، وُظِّفَ ليحافظ على أمن محطّة الشرطة.[7]

---

[2] ردّ الجيش على طلب حرّيّة المعلومات بعد تقديم الْتماس في المحكمة المركزيّة في تل أبيب، الملفّ حامل الرقم عت"م 21-12- 42805. "المسدَّس على طاولة المطبخ" ضدّ جيش الدفاع الإسرائيليّ.

[3] مكتب مراقب الدولة وأمين المظالم. (2021، 18 أيّار). **التقرير السنويّ حامل الرقم 71ج. حيازة أسلحة غير قانونيّة وحوادث إطلاق النار في المجتمع العربيّ وفي المدن المختلطة**. مكتب مراقب الدولة. [بالعبريّة]

[4] فايبش، نيتسان؛ وَافيجار، عدو. (2024، 13 شباط). توجُّهات في ترخيص الأسلحة الخاصّة في إسرائيل. مركز أبحاث الكنيست. [بالعبريّة]

[5] مكتب مراقب الدولة. الهامش رقم 4 السابق.

[6] زعبي، حنين. (2017، حزيران). سياسات الشرطة الإسرائيليّة تجاه الجريمة في المجتمع العربيّ. مطبعة الطبرة.

[7] پورتال الكرمل والشمال. (2019، 21 تشرين الثاني). **إغلاق ملفّ القضيّة ضدّ حارس مخفر شرطة كفر قاسم**. پورتال الكرمل والشمال. [بالعبريّة]

التسهيلات في معايير الاستحقاق، وغياب الرقابة يزيدان من فوضى السلاح

للإحاطة بالصورة العامّة في ما يخصّ انتشار الأسلحة في إسرائيل، علينا أن نلتفت إلى ما كان عليه الوضع قبل السابع من أكتوبر، وكيفيّة تطويع أحداث سياسيّة وأمنيّة، مثل "طوفان الأقصى"، للدفع بسياسات تسهيل توزيع السلاح، وانتشاره بين المواطنين الرجال من اليهود عامّة، وتوسيع الدعوة للنساء اليهوديّات للتسلُّح كذلك، حتّى أدّى توزيع الأسلحة "القانونيّ"، الذي يقوم به وزير الأمن القوميّ إيتمار بِنْ جڤير، بعد اشتعال الحرب على غزّة، إلى حالة تؤثّر سلبًا على الفلسطينيّ في إسرائيل، وتسهم في تعميق الاحتلال في القدس والضفّة الغربيّة، وذلك عبْر استخدام الترهيب بواسطة السلاح ضدّ الفلسطينيّ، وأحيانًا إعدامه فعليًّا بيد المستوطنين، أو مواطنين إسرائيليّين آخرين، حتّى لقد أصبحنا نرى آثار ذلك في الارتفاع الحادّ في عدد الشهداء في الضفّة الغربيّة، وعنف المستوطنين المسلَّح.

برزت هذه التوجُّهات وتلك الإستراتيجيّة، على نحوٍ خاصّ، منذ السابع من تشرين الأوّل، بعد أن قرّر وزير الأمن القوميّ إيتمار بن جڤير تسهيل وتسريع عمليّة ترخيص حيازة السلاح. بَيْدَ أنّ هذا التوجيه ليس جديدًا تمامًا؛ فقد بادر إليه وزراء سابقون أُسنِدت إليهم وزارة الأمن الداخليّ. ففي العَقد الأخير، ومنذ تَوَلّي چلعاد أردان، في العام 2015، وزارة الأمن الداخليّ، وبدعم من اللوبي لتشجيع التسلُّح المركَّب من ناشطين يهود بقيادة رئيس الكنيست الحاليّ أمير أوحانا (وهو كذلك وزير أسبق للأمن الداخليّ)، كانت ثمّة محاولات لتغيير سياسات التسلُّح في إسرائيل، مدفوعة بطموح إلى الوصول إلى النموذج الأمريكيّ، حيث ينصّ الدستور هناك على الحقّ في حيازة سلاح شخصيّ، شأن ذاك كشأن الحقّ في العمل، أو في الملْكيّة الخاصّة، وغير ذلك.

هذا التوجُّه يخالف قرارات لجنة كوهين (1992) لبحث موضوع انتشار السلاح، التي أشارت إلى ضرورة الاستمرار في اتّباع "سياسة تحدُّ وتقيّد" كلّ ما يخصّ التسلُّح في الحيّز المدنيّ. لاحقًا، أقيمت لجان عدّة تناولت جوانب مختلفة من القضيّة، كانت الأخيرة من بينها لجنة رونين (2019) التي أشارت إلى الإخفاقات الكثيرة في أداء القِسم المسؤول عن مَنْح رخص حيازة الأسلحة للمواطنين، والتي لم تعمل السلطات على إصلاحها، على نحوِ ما أشارت إليه اللجنة إذ قالت: "معظم الإخفاقات والقصورات تنعكس في مجال الإشراف والرقابة (على الأسلحة الخاصّة)؛ إذ يشكّل هذا المجال إحدى أهمّ الوظائف الرئيسيّة للقسم المسؤول، الذي اتّسم أداؤه، حتّى اليوم، بانعدام المهنيّة أو الفاعليّة في ظلّ تجرُّده من الصلاحيّات والإمكانيّات".[8]

في السنوات الأخيرة، قامت وزارة الأمن القوميّ بتقديم اقتراحات عدّة لتعديل معايير استحقاق رخصة لحيازة سلاح وَفْق قانون الأسلحة، والتشريعات المنبثقة عنه، كي تسرّع، شيئًا فشيئًا، الدخول من الباب المفتوح أصلًا منذ عهد الوزير الأسبق أردان، وكان آخرها اقتراح بِنْ جڤير في حزيران الفائت (2023)، حيث استغلّ الصدمة وحالة الطوارئ. وقد صدّقت اللجان البرلمانيّة على ذلك الاقتراح في غضون أيّام من بدء الحرب، أي في الخامس عشر من تشرين الأوّل (2023/10/15). هكذا مرّت التعديلات المقترَحة في سبيل تسليح المجتمع اليهوديّ، وجرى تغيير وتسهيل

[8] وزارة الأمن القوميّ. (2020، 11 حزيران). تقرير لجنة رونين (2019، شباط). تقرير اللجنة لفحص مسار مَنْح رخصة لحيازة سلاح خاصّ. ص 86. وزارة الأمن القومي. [بالعبريّة]

معايير الحصول على رخصة لحمل السلاح دون أيّ نقاش مهنيّ، سوى تحقيق أَجِنْدات سياسيّة معلَنة لِبِنْ چڤير تُعزِّز من جهتها الفوقيّةَ اليهوديّةَ بذريعة "الدواعي الأمنيّة". هذا الخلل الإداريّ وغير الديمقراطيّ أثار العديد من الانتقادات، منها ما دوّنته الصحافة، ومنها ما بدَرَ عن المستشارة القانونيّة للجنة الداخليّة (مندوبة وزارة العدل) حين ادّعت أنّ المعايير الجديدة المقرَّرة لوقت غير محدَّد لم تحظَ بنقاشٍ جِدّيّ، وأنّها تشكّل إساءة لاستعمال صلاحيّات اللجنة البرلمانيّة للأمن القوميّ في ظلّ الحرب.[9]

من تلك التعديلات -على سبيل المثال لا الحصر-:

- تقليل مستوى التدريب العسكريّ للحصول على رخصة حيازة السلاح، بل يجري، في بعض الحالات، التنازل عن هذا المعيار، واستبداله بالاكتفاء باشتراط سنة واحدة من الخدمة المدنيّة، وذلك بغية تشجيع النساء على حمل السلاح؛
- طلب فترة خدمة عسكريّة مخفَّضة: وهو معيار صُمِّم لتوفير تراخيص للمستوطنين الشباب، الذين يخدمون فترات عسكريّة جزئيّة؛
- منح التراخيص لفئات موسّعة من الأشخاص المؤهّلين لحمل السلاح. من هؤلاء -على سبيل المثال-: أفراد أُسَر المزارعين (لا المزارعون أنفسهم فقط)؛ أعضاء خدمات الإنقاذ (بمَن في ذلك مَن يعملون في "زاكا"،[10] الذين لا تتعدّى خبرتهم التعرّف على الجثث وأجزاء الجسم وجمعها)؛
- تُمدَّد، تلقائيًّا، تراخيص الأسلحة الخاصّة لمدّة ستّة أشهر إضافيّة، دون مراجعة أو تدريب تنشيطيّ، أو التحقُّق من الأهليّة.

بالإضافة إلى تسهيل الحصول على ترخيص للسلاح الشخصيّ، شُكِّلت العديد من وحدات الحماية المحلّيّة، حيث تقوم بلديّات، ومجتمعات محلّيّة عديدة، بتنظيم وَحدات حماية محلّيّة مسلّحة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الأمن القوميّ والشرطة وَ/أو الجيش، وتشجيع منهما، وفي بعض الحالات على نحوٍ مستقلٍّ عن أيّ منهما. وتُوزَّع الأسلحة على المجنَّدين المتطوّعين، أو على جنود احتياط يؤدّون الخدمة العسكريّة ضمن هذه الفرق؛ ومعظم هذه الأسلحة -على ما يبدو- بنادق من صنف "M16"، تُسلّم للأفراد، على أساس تدريبهم العسكريّ (الذي يكتفي بمستوى منخفض نسبيًّا). هذا الإجراء يتجاوز، تمامًا، إجراءات الترخيص المدنيّة، مَهْما كانت فضفاضة، ويُسمح لأعضاء الفِرق بحَمْل الأسلحة إلى المنزل، وهو ما يشكّل تهديدًا مباشرًا للأمن الداخليّ، ولسلامة النساء والأطفال اليهود كذلك.

فَتَحَت فِرق الحماية المحلّيّة أبوابها للجميع تقريبًا، دون توجيهات، أو تشريعات قانونيّة واضحة، وانخرط في صفوفها أناس أصحاب آراء عنصريّة. تشكّل هذه الفِرق، على وجه الخصوص، تحدّيًا جِدّيًّا في المدن المختلطة، تلك التي يسكنها عرب ويهود. نذكر هنا الحادثة الشهيرة للمغنّي الإسرائيليّ العنصريّ "الظلّ"، الذي أقام فرقة مسلّحة خاصّة به في تل أبيب، ونشَرَ تسجيل ڤيديو ينكّل فيه بعابرين عرب في الشارع، وأدلى بتصريحات صحفيّة ترتكز على أنّ هدفه حماية اليهود من العرب الذين يسكنون في يافا.[11]

---

[9] شپيچل، نوعا؛ وَشمعوني، ران. (2023، 16 تشرين الأوّل). لجنة الأمن القوميّ في الكنيست توافق على إجراءات تسهّل الحصول على تراخيص الأسلحة. هآرتس. [بالعبريّة]

[10] منظمة "زاكا": هي منظمة تعمل على "تحديد هويّة ضحايا الكوارث". وهي مجموعات من فرق الاستجابة للطوارئ المجتمعية في إسرائيل. تتواجد فرقها العاملة في كل مخفر للشرطة، وتعمل في حالات الطوارئ والكوارث والحوادث.

[11] شمعوني، ران. (2023، تشرين الثاني). حولدائي يعبّر عن قلقه أمام قائد شرطة تل أبيب من تجنيد "الظلّ" في وحدة الحماية المحلّيّة في المدينة. هآرتس. [بالعبريّة]

يُذْكَر أنّ الهدف المعلَن للوزير بِنْ چڤير، من عمليّة تسريع وتسهيل تسليح المدنيّين، بكلّ أشكال هذا الهدف وأُطُره المختلفة، هو فرض فوقيّة يهوديّة بواسطة الرقابة والملاحَقة لفلسطينيّي الداخل والضفّة من قِبل مواطنين آخرين يهود - مدنيّين، وذلك إلى جانب الادّعاء الدائم بشأن ضرورة الجاهزيّة والتأهُّب لحماية اليهود، أفرادًا وجماعات، من "طوفان" قادم.

تدّعي ورقة موقف حملت العنوان "حقائق ووقائع"، وكتبتها الباحثة ريلا مزالي وَد. سمدار بِنْ نتان[12] (وهما مؤسِّستا ائتلاف "المسدَّس على طاولة المطبخ")، أنّ التسليح المدنيّ الجماعيّ للمواطنين اليهود يشكّل كارثة وشيكة، تُعرِّض مواطني إسرائيل الفلسطينيّين للخطر على نحوٍ مباشر، وأنّهم (أي المواطنين الفلسطينيّين) قد تعرّضوا فعليًّا للتهديد والاستهداف في أيّار عام 2021 ("هبّة الكرامة")، ويخضعون منذ السابع من أكتوبر لإدانات جماعيّة من قِبَل الشرطة، ويعانون من مستويات غير مسبوقة من الاضطهاد من قِبَل مجموعات مدنيّة يهوديّة، ومن قِبَل مؤسَّسات (مُشَغِّلين، وجامعات، ومستشفيات، وخدمات عامّة)، بالإضافة إلى الملاحَقة الشخصيّة لناشطات وناشطين، فنّانات، وأكاديميّات، ومحاميات ومحامين، وأخريات من قِبل زملاء يهود في العمل، أو جيران في المدن المختلطة، أو رؤساء بلديّات، أو في مقاعد الدراسة الجامعيّة.[13]

وتشدّد مزالي وَبِنْ ناتن أنّ الاندفاع المتهوّر إلى التسليح المدنيّ سوف يزيد من معدّلات القتل -المرتفعة أصلًا- كما هو متوقّع، وستتضخّم الأشكال المتعدّدة من العنف المسلّح، وستزيد من حوادث الانتحار والإصابات على نحوٍ بالغ في المجتمع الإسرائيليّ عامّة. فضلًا عن هذا، سيؤثّر هذا الاندفاع على الأشخاص الذين يعانون من صعوبات عاطفيّة أو عقليّة من خلفيّات مختلفة ومهمَّشة في الغالب؛ فمنذ العام 2019، قُتل تسعة منهم بالرصاص داخل إسرائيل بأيدي قوّات الأمن. بالإضافة إلى ذلك، يعرِّض التسلُّح المعارضين والمتظاهرين والناشطين السلميّين للخطر، إذ إنّهم يتعرّضون فعليًّا للتهديد على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وفي الشوارع. كذلك من شأن التسلُّح أن يعرّض اللاجئين وطالبي اللجوء، وأفرادًا من فئات مهمَّشة أخرى، للخطر.[14]

خاتمة

أدّت سياسة بِنْ چڤير، الرامية إلى تسهيل وزيادة حَمْل السلاح، إلى إضافة عشرات الآلاف من قِطع الأسلحة، في غضون شهور، لأيدي المجتمع اليهوديّ. ونرى أنّ هذا السلاح قد وُجّه في بعض الحالات، كما يرغب بِنْ چڤير، نحو الفلسطينيّين في الداخل، وأنّه جرى إعدام بعض هؤلاء الفلسطينيّين في ظلّ نظام الحصانة الممنوح لليهوديّ، على نحوٍ ما حصل للشابّ جمعة الدنفري في النقب، الذي لقِيَ مصرعه على يد أحد أفراد وحدة الحماية في إحدى بلدات النقب، بذريعة أنّ المغدور قد جاء ابتغاءَ تنفيذ عمليّة سرقة؛ كما انتهت حالات أخرى بالتسبُّب في أضرار للممتلكات ناتجة عن عيار ناريّ أخطأ هدفه صدفة.

[12] مزالي، ريلا؛ وَبِنْ نتان، سمدار. (2023، 9 تشرين الثاني). مسدّسات أكتوبر: التّسليح الشّامل للمساحات المدنيّة في إسرائيل. مجلّة وقائع. [باللغة الإنجليزيّة]

[13] تقدير موقف. (2023، تشرين الثاني). الحرب على غزّة: سياسة الإخراس والترهيب والملاحَقة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل. مدى الكرمل.

[14] تضيف الكاتبتان أنّ ذلك التسلُّح سوف يؤدّي إلى زيادة حوادث الانتحار والإصابات على نحوٍ بالغ، وسوف يؤثّر على الأشخاص الذين يعانون من صعوبات عاطفيّة أو عقليّة، ومن خلفيّات مختلفة ومهمَّشة في الغالب؛ إذ قُتِل، منذ العام 2019، تسعة منهم بالرصاص داخل إسرائيل على يد قوّات الأمن. وترى الكاتبتان أنّ هذه العمليّة سوف تؤثّر، على وجه الخصوص، على النساء من جميع الخلفيّات – وتحديدًا أولئك اللواتي يتعرّضن للترهيب والخطر نتيجة لوجود الأسلحة في منازلهنّ، ولدى أفراد أُسرهنّ.

تعمل بعض وحدات الحماية المحلّيّة في دوريّات ميدانيّة لاصطياد مواطنين عرب، كما تفيد بعض الشهادات التي وصلت إلى "المسدَّس على طاولة المطبخ"، وتناقلتها وسائل الإعلام. إلى هذا يضاف الضررُ المباشر، وغيرُ المباشر، الذي يصيب شرائح مستضعَفة في المجتمع الإسرائيليّ، وَفْق تصريحات دائرة الرفاه الاجتماعيّ، حين يغيّب وجودُ السلاح الأمانَ والأمنَ الشخصيَّيْن داخل العائلات والبيوت في ظلّ آفة العنف الأُسَريّ. كذلك جرى استغلال السلاح لترهيب الناشطين والناشطات في الحركات اليهوديّة السلميّة المناهِضة للحرب؛ ومن المتوقَّع أيضًا أن يؤدّي هذا السلاح إلى ارتفاع في عدد حالات الانتحار، على نحوِ ما حذّرت جهات طبّيّة. والتخوُّف الأبرز هو أنّ هذا السلاح، وَفقًا لتجربة الماضي، يمكن أن ينتقل إلى أيدي منظَّمات الإجرام العربيّة بوسائل شتّى، ليزيد من تفشّي العنف والجريمة داخل المجتمع العربيّ. وسيمرّ بعض الوقت حتّى تقوم المؤسَّسات الرسميّة بإجراء تحديث لقواعد بياناتها، وترصد الأعداد الرسميّة بشأن الضحايا، وتحصي الأسلحة المدنيّة والعسكريّة المسروقة، التي سُرِّبت إلى منظَّمات الجريمة في المجتمع العربيّ منذ السابع من تشرين الأوّل.

على الرغم من قتامة المستقبل، من الضروريّ التصدّي لانتشار السلاح والعسكرة على حدّ سواء. يقضي السلاح على النُّظُم الاجتماعيّة والأُسُس الديمقراطيّة والعلاقات السليمة، ويدفع بأقلّيّة قوميّة، واقعة بين مطرقة النظام الإسرائيليّ الفاشيّ وسَنْدان منظّمات الإجرام، إلى حالة مربكة من انعدام الأمان الشخصيّ، وبَتْر تطوُّرها الجماعيّ، وبخاصّة في ظلّ تواطؤ المؤسَّسة الأمنيّة مع الإجرام المنظَّم في المجتمع العربيّ.

*** ميساء إرشيد محامية مستقلّة، ومستشارة قانونيّة لائتلاف "المسدَّس على طاولة المطبخ" منظمة امرأة لامرأة - حيفا، وعضوة في مؤسَّسة "النساء ضدّ السلاح"، داخل الخطّ الأخضر.**